# الندوات والمؤتمرات

## المؤتمر السنوى الثامن لمركز مسارات الفلسطينى (القضية الفلسطينية : مسارات المستقبل واستراتيجيات التغيير)

**سحر عبد الرحيم**
**مدير تحرير دورية آفاق عربية**

مكـــان الانعقاد: قاعتا الهلال الأحمر – غزة – فلسطين

تاريخ الانعقاد : ٢٩ – ٣٠ يونيو ٢٠١٩

عنوان المؤتمر: القضية الفلسطينية: مسارات المستقبل واستراتيجيات التغيير

عقد مركز "مسارات" على مدار يومين مؤتمره السنوي بعنوان "القضية الفلسطينية: مسارات المستقبل الفلسطيني واستراتيجيات التغيير"، وذلك بحضور أكثر من ٥٠٠ شخصية من السياسيين والأكاديميين والباحثين، وممثلي الفصائل والقوى والمجتمع المدني والمرأة والشباب، عبر تقنية الاتصال المرئي "الفيديو كونفرنس"، ناقش المشاركون التحديات والمخاطر التي تواجه الحركة الوطنية ومنظمة التحرير، والواقع الصهيوني وانعكاساته على القضية الفلسطينية، ومقاربات إنهاء الانقسام، ومستقبل غزة في ضوء التحديات الراهنة، إضافة إلى طرح مبادرة "الخلاص الوطني" لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

يسعى المؤتمر فى كل دورة من دورات انعقاده للإجابة على ثلاثة أسئلة : أين تقفُ القضيةُ الفلسطينيةُ؟ أي ما نقاطُ القوةِ والضعف، والفرصُ والتحديات. إلى أين يريدُ الشعبُ الفلسطينيُ أن يصل؟ أي ما الرؤيةُ والأهدافُ والمشروعُ الوطنيُ الجاري العملَ على تحقيقه. كيف يمكن أن يصل إلى ما يريد؟ أي ما أشكالُ العملِ والنضالِ والخططُ والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق ما يصبو إليه الفلسطينيون.

## الجلسة الافتتاحية

تحدث فيها كل من هاني المصري، مدير عام مركز مسارات، وممدوح العكر، رئيس مجلس أمناء مركز مسارات، ود. نبيل شعث، مستشار الرئيس الفلسطيني للعلاقات الدولية.

تطرق نبيل شعث إلى القضية الفلسطينية و"صفقة القرن"، حيث ذكر أن صفقة القرن لن تنجح وهذا لا يعني التقليل من خطورة ترامب والصهاينة، مشيراً إلى أنه لم تعلن أي دولة في العالم رسمياً تأييد الصفقة، وموضحاً أن أغلبية الدول العربية لم تذهب إلى ورشة البحرين، ومن ذهب شارك على مستوى تمثيل متدنٍ، وأن روسيا والصين قاطعوا الورشة وأعلنوا موقفهم الواضح الرافض تماماً لـ "صفقة القرن"، أما الموقف الأوروبي فهو متردد، لكنه مع الحقوق الفلسطينية، ومنوهاً إلى أن الشعب الفلسطيني يواجه مؤامرة كبرى، لكنه متفائل في ظل صموده وتوحده لمواجهتها، مضيفاً أن "صفقة القرن" مشروع يثبت الهيمنة الإسرائيلية الأمنية والاقتصادية الكاملة على أرض الضفة الغربية، وينسف فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة ــ ويثبت هيمنة إسرائيل على كامل التراب الفلسطيني، ويرفض مناقشة قضية اللاجئين والتفاوض حولها باعتبار أنّ اللاجئين الآن لا يزيد عددهم على ٤٢ ألف فلسطيني، إضافة إلى أن الصفقة تؤيد ضم الجزء الأكبر من الضفة لإسرائيل، وتعطي القدس كاملة لتصبح العاصمة الموحدة لإسرائيل وللشعب اليهودي في العالم.

وأشار شعث إلى أن مشروع ترامب يلغي عملياً عناصر التفاوض المتفق عليه في اتفاق أوسلو للحل النهائي، وهي الحدود والقدس والاستيطان والأمن واللاجئين، موضحاً أن التفاوض المحكوم بالمشروع الأميركي سيكون حول الحكم الذاتي والقضايا الاقتصادية.

من جانبه؛ أكد هاني المصري مدير مركز "مسارات" أن المؤتمر يسعى لتحديد الاتجاهات المستقبلية لكل من المخاطر والتحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني وأرضه وقضيته الوطنية على المدى القريب، والنتائج التي قد تترتب عليها، وكذلك اتجاهات تطور البنى المؤسسية لمنظمة التحرير والسلطة ومكونات الحركة الوطنية الفلسطينية، واقتراح سياسات التدخل المطلوبة للتأثير على هذه المسارات لدرء

المخاطر وتحويل التحديات إلى فرص تدعم تحقيق الخيارات الفلسطينية المفضلة، وأشار المصرى إلى أن الورقة المفاهيمية للمؤتمر حددت أربعةَ سيناريوهات، وهي سيناريو بقاء الوضع الراهن، وهو غير مرجح في ضوء المتغيرات المحلية والإسرائيلية والعربية والإقليمية والدولية؛ وسيناريو العودة إلى أوهام إمكانية تحقيق التسوية، وهو سيناريو مستبعد، لأن الظروف والعوامل تغيرت، وسيناريو فرض حلول أحادية بالقوة، وفرضُ الحقائق على الأرض، وهو سيناريو محتمل، بل بدأً فعلياً بالتطبيق؛ وسيناريو الخلاص الوطني، بالاستناد إلى عناصر القوة والضعف، والتحديات والفرص لدى أطراف الصراع.

كما تحدث ممدوح العكر رئيس مجلس أمناء مركز "مسارات" عن الأزمة الداخلية الفلسطينية ورأى أنها تعاني من أعراض عدة، ومنها: فقدان الحركة الوطنية الفلسطينية بوصلتها كحركة تحرر وطني؛ والخلل المتزايد في بنية الجسم القيادي للحركة الوطنية والنظام السياسي، المتمثل في تعطل الوسائل والآليات الديمقراطية في اتخاذ القرار، وغياب ثقافة المساءلة؛ وكذلك تهميش مكانة ودور منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى الانقسام المدمر بين حركتي فتح وحماس، وخطر تحوله إلى انفصال ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وأشار إلى أن أي خطة إنقاذ واستنهاض وطني لإسقاط صفقة القرن، لا بد أن تعالج أعراض الأزمة الداخلية الفلسطينية، وذلك من خلال اتخاذ خطوات عملية، وعلى رأسها أن يقوم الرئيس محمود عباس بتوجيه دعوة لانعقاد لجنة تفعيل المنظمة كأول خطوة على طريق إنهاء الانقسام، وإصدار مرسوم رئاسي بمواعيد محددة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، إضافة إلى الدعوة لمؤتمر وطني عاجل خارج الأرض المحتلة يضم مائة شخصية وطنية من أجل وضع الخطوط لإستراتيجية جديدة للعمل الوطني. مضيفاً أنه من دون خطوات عملية لن تكون هناك ترجمة على أرض الواقع للموقف الرافض لـ"صفقة القرن"، وكذلك لن تكون هناك جدية لأي حديث عن انتخابات قادمة، موضحاً أنه إزاء أي مزيد من التلكؤ في اتخاذ خطوات لإنهاء الانقسام يجب ألا يتردد الشعب في النزول إلى الشارع للتعبير عن إرادته، والضغط من أجل إنهاء الانقسام.

**الجلسة الأولى: الحركة الوطنية ومنظمة التحرير**

تحدث خلال هذه الجلسة د. ناصر القدوة، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عن "منظمة التحرير: الواقع والمخاطر والآفاق"، حيث قدم رؤيته للخروج من مأزق المشروع الوطني الفلسطيني عبر النقاط التالية :

١. إعادة تحديد الهدف الوطني المركزي وصياغته بصورة واضحة، من خلال إنجاز الاستقلال الوطني وممارسة السيادة في دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية , على أساس ان الدولة قائمة بفعل الحق الطبيعي والتاريخي للشعب الفلسطيني وبفضل الاعتراف الدولي الواسع بهذه الدولة.
٢. تحديد العلاقة بين مهام التحرر الوطني ومهام إقامة الدولة . وإعطاء الأولوية لإنجازمهام التحرر الوطني، ما يعني ضرورة إعادة صياغة السلطة الفلسطينية وتحويلها الى سلطة خدماتية , وترحيل المهام السياسية والسيادية الى المنظمة، ومراجعة العقيدة الأمنية لتكون مهمة الأجهزة الأمنية خدمة المواطن .
٣. تحديد المقاربة العامة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، على أساس حل سياسي بعيداً عن العمل العسكري.
٤. إعادة الاعتبار للمؤسسات الفلسطينية، وتفعيل دورها.
٥. مواجهة الخطر الأساسي الذي يهدد الهدف الوطني ويتمثل في الاستعمار الاستيطاني، عن طريق القانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابع، والفتوى القانونية لمحكمة لاهاي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة .
٦. النقطة السادسة تستبعد المفاوضات دون توفر أساس سياسي واضح متفق عليه ومشرعن دوليا.
٧. استعادة الوحدة الوطنية سياسيا وجغرافيا على أساس :أولا إعادة الوضع الى ما قبل ٢٠٠٧ عبر تخلي حماس عن سيطرتها على قطاع غزة، وثانيا الشراكة السياسية الكاملة في منظمة التحرير والحكومة والجهاز الوظيفي للسلطة، وثالثا وجود أساس سياسي واضح يتضمن الاتفاق على الهدف الوطني , ورابعا قبول مشترك للديمقراطية وتداول السلطة.

٨. إيجاد سياسات اقتصادية إنتاجية تشجع على الصمود وتقليل الهجرة.
٩. التمسك بالقرار الفلسطيني والمستقل، وبالمبادرة العربية دون تغيير، وبالعلاقة العضوية مع العرب ورفض الحلول الجزئية او الفيدرالية مع الأردن أو دويلة في غزة ..... الخ

كما عرضت خلال الجلسة الأولى أيضاً ورقة حول مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية، وإعادة بناء الحقل الوطني في ظل المخاطر المحدقة بالشعب وقضيته، وتطرق فيها عبد الجبار الحروب، وضحى حمامدة، إلى المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وإلى واقع الحركة الوطنية التي تشمل السلطة والمنظمة والفصائل والمجتمع المدني، مبينة أن المخاطر الإسرائيلية والفلسطينية الداخلية والإقليمية والدولية تهدد حقوق الشعب الفلسطيني، وترسخ فصل القضية عن العمق العربي والإسلامي، مما يزيد من ضبابية الأفق السياسي أمام السلطة الفلسطينية.

واشتملت الورقة على أربعة سيناريوهات تناولت مستقبل الحركة الوطنية، وإمكانية إحداث تغيير في البرنامج الوطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالشعب الفلسطيني وقضيته، وهي: استمرار الوضع الراهن، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإبرام اتفاقية مصالحة جديدة (شكلية)، إضافة إلى سيناريو انهيار السلطة.

**الجلسة الثانية: مقاربات إنهاء الانقسام**

خلال هذه الجلسة عرض كل من أحمد التلولي وأشرف أبو خصيوان ورقة حول مقاربات إنهاء الانقسام تضمنت مبادرة لإنهاء الانقسام من خلال عقد لقاء وطني شامل للنخب الفلسطينية من قادة فصائل العمل الوطني والمجتمعي، ودعت المبادرة إلى توحيد المؤسسات الوطنية عبر اتخاذ خطوات ملموسة على مستوى السلطة والمنظمة وفق الاتفاقيات الموقّعة؛ وإعادة بناء منظمة التحرير على هذه الأسس، من خلال عقد مجلس وطني توحيدي في مكان يتيح مشاركة الجميع؛ وتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ وإيجاد مرجعية وطنية عليا للمقاومة كخطوة على طريق تشكيل جيش وطني يلتزم بإستراتيجية وطنية واحدة، كما طالبت بإعادة النظر في شكل السلطة

وطبيعتها ووظائفها والتزاماتها وموازنتها؛ وتفعيل المقاومة الشعبية في كافة تجمعات شعبنا حسب ظروفها وأوضاعها داخل الوطن وخارجه؛ والتمسك برفض العودة إلى المفاوضات الثنائية برعاية أميركية أو في سياق إقليمي أو غيره؛ والدعوة إلى تفعيل الموقف العربي على مختلف المستويات الرسمية والشعبية، لمواكبة التحركات الفلسطينية والتنسيق في المواقف، إقليميًا ودوليًا، ولقطع الطريق على الآمال الأميركية والإسرائيلية؛ وبلورة جبهة عالمية تضم كتلًا وقوى دوليةً مختلفة، والدول الشقيقة والصديقة، مثل روسيا والصين وأوروبا والدول الإسلامية والأفريقية، ودوّل أميركا اللاتينية.

**الجلسة الثالثة: إسرائيل والقضية الفلسطينية**

تحدث في هذه الجلسة كلا من رازي نابلسي، الباحث في مركز "مسارات"، الذي قدم ورقة حول "إسرائيل والقضية الفلسطينية"، والباحث حمزة أبو شنب، الذي قدّم ورقة بعنوان "الإستراتيجيات الإسرائيلية للتعامل مع الفلسطينيين".

استعرض نابلسي الواقع الصهيونيّ من حيث ما تم إنجازه، وما يسعى لشرعنته، في مُحاولة لقراءة مخاطر المستقبل، التي تبدو في أقل تقدير تصفويّة وكارثية، ليس على مناطق مُحدّدة أو تجمّعات مُحدّدة، بل على القضيّة الفلسطينيّة برمّتها سياسيًا وماديًا. فإن كان الهدف في العام ١٩٤٨ هو بناء دولة اليهود؛ وفي العام ١٩٦٧ توسيع حدود دولة اليهود على فلسطين التاريخيّة وأجزاء من الأراضيّ العربية؛ فإنّنا في العام ٢٠١٩، أمام هدف أخطر يتمثّل بإتمام وتأبيد ما تم إنجازه: قوميّة يهوديّة كناظم للدولة قانونيًا؛ شرعنة الاستيطان في ما تبقّى من فلسطين التاريخيّة ضمن حدود العام ١٩٦٧؛ بالإضافة إلى إنكار ومصادرة الحقوق القوميّة كليًا للشعب الفلسطينيّ برمّته، ومأسسة المعازل عبر اتفاقيّات دوليّة كصفقة القرن.

من جانبه تناول أبو شنب الإستراتيجيات الإسرائيلية للتعامل مع الفلسطينيين، وهي: إستراتيجية الاستحواذ على الأرض واستيطانها وحصر السكان، وإستراتيجية يهودية الدولة، وإستراتيجية التفريق وترسيخ الانقسام وضرب الفلسطينيين ببعض، وإستراتيجية نزع الشرعية عن المقاومة ووصفها بالإرهاب، وإستراتيجية الحصار،

إضافة إلى إستراتيجية التطبيع مع العرب أولاً، وتطرق إلى سيناريوهات المرحلة المقبلة، وهي سيناريو التعايش، وسيناريو جولة تصعيد محدودة، وهذا مرتبط بسلوك كل من المقاومة الفلسطينية والعدو، وهو سيناريو قابل للتحقيق في حالة أدت ردود المقاومة إلى إصابات في صفوف العدو، أو تزايد الضغط الشعبي في الجنوب على الجيش للرد على المقاومة، إضافة إلى سيناريو المواجهة الواسعة، مع أنه هذا السيناريو حظوظه ضعيفة في الوقت الراهن، في ظل غياب الأهداف السياسية للعدو، وتركيزه على الجبهة الشمالية، وعدم قدرة العدو قراءة توجهات قيادة حماس، والعوامل الداخلية المرتبطة بتقرير مراقبة الدولة حول أمد المعركة وغياب النقاش داخل الحكومة حول تجنب المواجهة مع قطاع غزة.

**الجلسة الرابعة**: **مستقبل قطاع غزة في ظل السيناريوهات المتوقعة**

في هذه الجلسة تحدث عماد أبو رحمة، مستشار مركز "مسارات" في قطاع غزة، عن العوامل التي أوصلت غزة إلى حافة الانهيار، وتتمثل في الحصار الإسرائيلي، والمقاطعة الدولية، والحروب الإسرائيلية على القطاع، والانقسام الفلسطيني، وفشل جهود المصالحة، إضافة إلى فشل رهان كسر الحصار. كما تطرق إلى سيناريوهات مستقبل غزة، وهي سيناريو الوضع الراهن، الذي يتيح لإسرائيل التحكم في التوجه الإستراتيجي للصراع، عبر تعزيز الانقسام والعمل على تحويله إلى انفصال دائم، واستكمال تنفيذ مشروع الضم التوسعي في الضفة الغربية، وفرض وقائع جديدة تقضي على فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وسيناريو انفصال قطاع غزة بشكل كامل عن الضفة الغربية؛ وسيناريو تمرير صفقة القرن؛ إضافة إلى سيناريو الوحدة الوطنية.

وأوصى أبو رحمة بإعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على أسس الشراكة الوطنية، باعتباره ذلك الخيار الأنسب للشعب الفلسطيني، إضافة إلى تعميم نموذج مسيرات العودة على كافة تجمعات الشعب الفلسطيني، كنموذج ناجح للوحدة الميدانية في التصدي للتحديات التي يواجهها شعبنا بالرغم من استمرار الانقسام، والعمل في نفس الوقت وبقوة على إنهائه، وذلك من خلال الابتعاد عن

الاستثمار السياسي للمسيرات، وتشكيل قيادة وطنية للمسيرة في كل التجمعات، وتوسيع تمثيل الأطر والمنظمات الشعبية والمدنية، والمرأة والشباب فيها.

كما تم عرض ورقة حول مستقبل القطاع في ظل التحديات الراهنة من إعداد كل من ياسر الحطاب ويحيى قاعود، تناولت واقع قطاع غزة، والسيناريوهات المتوقعة في ضوء الخيارات والإستراتيجيات المطروحة، إضافة إلى طرح المسارات والبدائل الفلسطينية.

**وناقش اليوم الثاني**:

مستقبل السلطة ما بين البقاء والانهيار، والسيناريوهات الاقتصادية المستقبلية للفلسطينيين، والسيناريوهات المستقبلية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، إضافة إلى مناقشة "التقرير الإستراتيجي" الذي أعدته لجنة السياسات في مركز "مسارات"، والذي انطلق من الأهداف الإستراتيجية لكفاح الشعب الفلسطيني، ومن ثم الهدف الوطني المباشر، وتحديد الحلقة المركزية في المدى المنظور، التي يشكل الإمساك بها مفتاح إحداث تغيير إستراتيجي لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته.

**الجلسة الخامسة: مستقبل السلطة الفلسطينية بين البقاء والانهيار**

تحدث فيها خليل الشقاقي، مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، عن رؤيته لمستقبل السلطة الفلسطينية وأنها قد تنهار بسبب عوامل داخلية، فقد يؤدي كل من تفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية، وعدم دفع الرواتب لفترة طويلة، وتحول الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى انفصال دائم، وفقدان الشرعية الانتخابية ... وغيرها، إلى مزيد من الإحباط والغضب الشعبي مؤدياً إلى إضرابات في القطاعين الخاص والعام، ومظاهرات، وعودة لظهور الميليشيات المسلحة، وقد يتصاعد هذا الاهتياج ليصبح احتجاجات شعبية واسعة، مضيفاً أن انهيار السلطة لن يكون إلا مسألة وقت في حال قررت إسرائيل تنفيذ خطوات عسكرية وقائية للاستيلاء على أسلحة السلطة لمنع وقوعها في أيدي الميليشيات المسلحة. وبالمثل، فإن أزمة داخل حركة فتح في فترة ما بعد عباس قد تؤدي إلى مزيد من التشرذم الذي سيؤثر على قطاع الأمن ويؤدي إلى ظهور أمراء الحرب وانهيار القانون والنظام، وفي حال

انهيار السلطة، فإن الطرف الإسرائيلي هو المعني أولًا باتخاذ خطوات استباقية تقلل قدر الإمكان من المخاطر التي ستلحق بإسرائيل، بهدف منع تبلور حالة من الفوضى الشديدة وانهيار للنظام وانتشار للسلاح. أما في الجانب الفلسطيني، فإن من المرجح بروز محاولات لخلق مؤسسات وطنية بديلة تدين بالولاء لمنظمة التحرير أو للفصائل الوطنية والإسلامية المختلفة، إضافة إلى حاجة الفلسطينيين في الضفة لإيجاد هيئة تنظيمية بديلة عن السلطة للتعامل مع بعض هذه التداعيات بشكل يتيح لهم الاستمرار في الاعتماد على أنفسهم والحفاظ على مستوى معقول من بناء المؤسسات.

إضافة إلى عرض ورقة حول "سيناريوهات مستقبل السلطة" من إعداد خالد زين الدين وهنادي صلاح، حيث تفترض هذه الورقة أن وضع السلطة الفلسطينية ومستقبلها يتوقف على سياسة الولايات المتحدة من جهة، والموقف العربي والدولي من جهة أخرى، وموقف قيادة السلطة من جهة ثالثة، وترجح الورقة سيناريو تحجيم دور السلطة للقيام بمهام أمنية تتعلق بالتنسيق الأمني، مع استمرار إسرائيل في الاستيطان، وسحب كافة مظاهر السيادة الفلسطينية الفعلية على الأرض، حتى في مناطق (أ)، إلا أنه ليس السيناريو المرغوب والأكثر فائدة لصالح القضية الفلسطينية. أما السيناريو المرغوب فلسطينيًا فهو السعي قدمًا بدفع السلطة الفلسطينية إلى الأمام وعدم تضيع الفرصة لاستكمال المشروع الوطني بإنشاء الدولة الفلسطينية على حدود العام ٦٧، وهذا يتطلب وضع إستراتيجية سياسية تعمل على ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وإتمام المصالحة، وإعادة إحياء مؤسسات منظمة التحرير، وإنهاء الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع الاحتلال، إضافة إلى الاستثمار في القرارات التي حصلت عليها منظمة التحرير، فضلًا عن إعادة بناء الثقة مع الفلسطينيين كافة وفي كافة أماكن تواجدهم.

**الجلسة السادسة: السيناريوهات الاقتصادية الفلسطينية المستقبلية**

تحدث فيها عمر عبد الرازق، الوزير السابق، وأستاذ الاقتصاد المشارك في جامعة النجاح، قائلاً: إن المطلوب إستراتيجية جديدة، وبرامج جديدة لإصلاح اقتصادي واضح المعالم يضع العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل في نصابها الصحيح، لا سيما أنها تريد

القضاء على إمكانية الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني واستمرار تبعيته وخضوعه للاقتصاد الإسرائيلي. وأن ذلك يتطلب تعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وخاصة قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاءات؛ واعتماد إستراتيجية بناء اقتصاد صمود ومقاومة؛ وتنويع الشركاء التجاريين وتقليص الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي في التجارة الدولية؛ ومحاربة الفساد المالي والإداري والعمل الجاد للتحول إلى "الدولة التنموية"؛ ومعالجة الفقر معالجة تنموية، بما في ذلك اعتماد ما يعرف بـ "الأمن الغذائي" كهدف أساسي في سبيل تحقيق ذلك؛ والاهتمام بتطوير الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي) كأداة تنموية تحقق التنمية البشرية؛ إضافة إلى اعتماد سياسة تقشفية جادة للإنفاق العام ولتقليص فاتورة الرواتب، وأشار إلى أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب اعتماد سياسات وإجراءات وخطط فورية وقصيرة المدى وبعيدة المدى.

وطرحت الورقة ثلاثة سيناريوهات: استمرار الوضع الحالي، وحصار اقتصادي للقبول بما يعرض من حلول سياسية، والانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي.

بدورهما، عرض كل من سعيد الآغا وهالة جفال ورقة تناولت تأثير مسارات الوضع السياسي المتوقعة على قضايا رئيسية، التي يؤدي التغيّر فيها إلى تغيير مسار الاقتصاد الفلسطيني، عبر تحليل بعض المؤشرات الكلية، ودراسة سلوكها واتجاهها لتوقع أدائها في المستقبل. واستعرضت الورقة ما وصل إليه الاقتصاد الفلسطيني من أداء بعد عشر سنوات من الخطط التنموية والأجندات الوطنية، فأصبح اقتصاداً يفتقد إلى الحيوية، عاجزاً عن توليد فرص عمل جديدة؛ بسبب القيود الإسرائيلية المختلفة وسياساتها على أرض الواقع، بالإضافة إلى استمرار التراجع في الدعم الدولي، وتعثر عمليات إعادة الإعمار، فضلًا عن التفاعلات السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

وتستعرض الورقة ثلاثة سيناريوهات محتملة، يمثل الأول بقاء الوضع الراهن، ويتجه الثاني لعودة فرص التسوية، فيما يذهب الثالث لفرض الحلول الأحادية. ويلاحظ أن أفضل السيناريوهات الاقتصادية سوف يتكون في ظل ظروف سياسية غير مرغوبة فلسطينياً.

**الجلسة السابعة: السيناريوهات المستقبلية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية**

تحدث فيها الباحث معين رباني، عضو مجلس أمناء مركز "مسارات"، إضافة إلى تقديم ورقة حول السيناريوهات المستقبلية في المتغيرات الإقليمية والدولية، أعدّها كل من: ربيع أبو حطب، وفاطمة القاضي، ومادلين الحلبي.

وتناول ربّاني العديد من المتغيرات في الساحتين الإقليمية والدولية التي تؤثر على القضية الفلسطينية، كما تطرق إلى التحولات على الساحة العربية، وبيّن أنّ أهم التحولات هو انهيار النظام العربي الرسمي، وعدم قدرته على تبني أي مواقف مشتركة، إضافة إلى التطبيع المتزايد مع إسرائيل، ومحاولة الدول المتنافسة في الإقليم كسب ودّ أميركا من بوابة إسرائيل. وأشار إلى أن تدخلات الصين تنطلق من خلق توازنات في المجال الاقتصادي باستثناء ما يتعلق بالملف الإيراني، أما روسيا فأصبحت تلعبًا دورًا مركزيًا في آخر عشر سنوات، وهو دور مختلف عن الاتحاد السوفييتي، إذ تحاول صنع علاقات جيدة مع الجميع، مع إسرائيل وفلسطين، ومع إيران والسعودية، ومع تركيا وسوريا. أما الدور الأوروبي فهو لم يتطور ليكون له وزن كالدور الأميركي، وطالب رباني بالعمل على تحويل القضية الفلسطينية كخط دفاع عن النظام الدولي والمؤسسات والقانون الدولي، وإعادة بنائها كقضية عالمية.

بدورهم عرض كل من الحلبي وأبو حطب والقاضي ورقتهم التي تطرقت إلى التحولات السياسية في الفترة الأخيرة، والتي كان لها الأثر الكبير في رسم خريطة العلاقات والتحالفات في العالم بشكل عام، وعلى مسار القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي "الإسرائيلي" بشكل خاص، وأوصت الورقة بإعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام، وضرورة الاتفاق على برنامج وطني موحد لمواجهة الصفقة على الأرض.

فى ختام المؤتمر تم عرض ومناقشة التقرير الإستراتيجي "القضية الفلسطينية .. مسارات المستقبل وإستراتيجيات التغيير" ويستند التقرير في سعيه للإجابة عن سؤال "ما العمل؟" إلى السيناريوهات المتوقعة في نطاق المدى الزمني الذي يتناوله حتى العام ٢٠٢٥.